Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

حول

الاقتصاد الوطني في 2010 وآفاق تطوره

ندوة صحفية بتاريخ 30 يونيو 2010

فندق رويال المنصور

الدار البيضاء

جرت العادة أن نلتئم في نفس الفترة من كل سنة من أجل تبادل المعلومات حول الميزانية الاقتصادية الاستشرافية. ويخص لقاء اليوم تقديم الميزانية الاستشرافية لسنة 2011 التي تشكل مراجعة للآفاق الاقتصادية المتضمنة في الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2010 الصادرة في شهر يناير. يتعلق الأمر بمعاينة التقديرات المتعلقة بالنمو والمجاميع الماكرواقتصادية برسم سنة 2010. فيما يخص سنة 2011، يتعلق الأمر بتوقعات استشرافية، ستتم مراجعتها خلال شهر يناير 2011 في حالة ما إذا اعتمدت الحكومة خلال القانون المالي المقبل تدابير جديدة من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الوطني.

اسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أذكر بأن تقديراتنا وتوقعاتنا تعتمد على الحسابات الوطنية تحت السنوية وعلى تتبعنا فصلا بفصل للظرفية الاقتصادية بناء على المعطيات المتوفرة من خلال البحوث الوطنية حول المقاولات والأسر. كما تعتمد على المعطيات التي تصدرها المؤسسات الدولية المختصة حول الوضعية الاقتصادية بمختلف جهات العالم وحول تطور أسعار المواد الأولية مع التركيز على المناطق التي تربطها بالمغرب علاقات فعلية أو ممكنة مهمة على المستوى التجاري والاقتصادي والمالي والسياسي.

ومن أجل تحليل شامل ومنسجم لهذا الكم من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، قامت المندوبية السامية للتخطيط بمساعدة خبراء من دول صديقة وشركاء دوليين بإعداد وتطوير نماذج تستخدم في إعداد الميزانيات الاقتصادية.

ففي هذا السياق، قمنا، منذ سنة 2005، بإعداد نموذج شبه محاسبي بناء على الجداول التركيبية للمحاسبة الوطنية (جدول الموارد والاستخدامات والجدول الاقتصادي المندمج). منذ ذلك الحين، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد نماذج أخرى أكثر تعقيدا. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بنموذج الاقتصاد القياسي ونماذج التوازن العام الحسابي التي تم تطويرها لتشمل محاور متعلقة بالفوارق الاجتماعية والتنمية البشرية.

كل هذه النماذج تمكننا من إعداد التوقعات ودراسة وقع السياسات الاقتصادية وبعض تحولات المحيط الدولي على الاقتصاد الوطني في المدى القريب والمتوسط، وخاصة على الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي والطلب الداخلي والخارجي والتوازنات الماكر واقتصادية والأسعار والشغل.

كما تمكننا هذه النماذج من دراسة وتحليل الترابطات بين ما هو ماكرو اقتصادي بكل مكوناته وما هو ميكرو اقتصادي على مستوى المقاولات ومختلف فئات الأسر. ويعتبر نموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي آخر مولود ضمن هذه الأدوات التقنية ويمكن من تقييم الوقع على مدى عدة سنوات للسياسات العمومية على النمو والتوازنات الماكر واقتصادية والفئات الاجتماعية. فاعتمادا على هذا النموذج، خلصنا على التو من دراسة شاملة لآفاق الاقتصاد الوطني بين 2010 و2015، وستكون لدينا فرصة لتنظيم لقاء لمناقشة نتائج هذه الدراسة والإشكاليات التي تثيرها والتحاليل التي تمخضت عنها.

إن كنت قد أطلت عليكم بهذا التقرير حول مسلسلنا المتكرر في عمليات التحليل والتوقعات والنمذجة، فلأنني أريد من خلال ذلك التنويه بأطرنا وتهنئتهم على كفاءتهم وتعلقهم بالعمل. ودون إغفال أي أحد منهم، نوجه هذا التنويه بالخصوص إلى فريق مديرية التوقعات والمستقبلية الذي انكب على إعداد هذه النماذج خلال أزيد من ثلاث سنوات.

سأكتفي اليوم خلال هذه الندوة بتقديم السياق والتقديرات المتعلقة بالوضعية الاقتصادية لبلادنا برسم سنة 2010 وآفاقها في سنة 2011. بذلك سنتطرق إلى سياق الأزمة الاقتصادية العالمية في علاقتها مع تطور الاقتصاد الوطني والإشكاليات التي تثيرها.

سياق دولي متقلب

سوف لن أتوقف طويلا عند مصدر الأزمة التي عرفها العالم منذ 2007 والتي، يجب التذكير هنا، كنا السباقين في توضيح وقياس وقعها المرتقب على بلادنا. والكل يعلم خطورة هذه الأزمة المالية غير المعتادة التي لم تؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي الدولي. كما يعرف الجميع محدداتها التي تجد مصدرها في انفصال المنظومة المالية العالمية وتعاظم حجمها مقارنة بالاقتصاديات الحقيقية التي ساهمت العولمة في تعميق الفوارق بينها دون بلورة أجوبة مستدامة للتحديات العالمية الكبيرة كالفقر والتدهور البيئي والأمن الشامل. لقد مكن الاقتراض السهل بعض الدول من العيش في مستوى يفوق طاقاتها الحقيقية في خلق الثروات، كما مكن بعض الفئات الاجتماعية من الولوج إلى أنماط استهلاكية لا تلائم مستوى دخلها.

نعلم أنه لمواجهة هذه الأزمة، سارعت الحكامة الدولية إلى استرجاع قدرة النظام البنكي على الوفاء بالدين والتحلي بالحيطة اتجاه العواقب الاقتصادية لإفلاسه أو لسوء أخلاقيات تدبيره لما تؤدي إليه من تعميق مديونية الدول نتيجة سياسة الدعم للإقلاع الاقتصادي.

في المغرب، لم يعاني النظام المالي من الأزمة المالية لأسباب معروفة كالصرامة التي يتميز بها الإطار القانوني للنشاط البنكي واحترامه التام للقواعد الاحترازية التي يسهر عليها بكل يقظة بنك المغرب من جهة وضعف انفتاحه على الأسواق الخارجية من جهة أخرى.

على العكس من ذلك، تأثرت منظومة الاقتصاد الحقيقي بالأزمة، كما أعلننا عن ذلك منذ الفصل الأخير من سنة 2007، في مذكرة الظرفية وفي الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009.

فقد تأثرت مختلف القطاعات بهذه الأزمة حسب قنوات انتقال تأثيرها. يتعلق الأمر بالمبادلات التجارية والنشاط السياحي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات الرأسمال والاستثمارات الخارجية المباشرة على وجه الخصوص. ولمواجهة هذه الأزمة، واصل المغرب سياسته الاقتصادية التوسعية التي مكنت بفضل الظروف المناخية الملائمة خلال السنوات الأخيرة، من الحفاظ على دخل الأسر ومن الحد من تداعيات الأزمة على الأنشطة غير الفلاحية. فإذا كان الاقتصاد الوطني قد أظهر بالفعل، عن مناعة اتجاه تأثيرات الأزمة، فإنه قد تحمل وقعها تدريجيا خلال سنتي 2008 و 2009. ذلك أن القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي عرفت تراجعا في نموها منتقلا من 6,2% سنة 2007 إلى 3,9% سنة 2008 وإلى 0,8% سنة 2009. فقد أضاع المغرب، حسب دراسة أنجزتها مصالحنا اعتمادا على نموذج الاقتصاد القياسي، حوالي نقطة في نسبة النمو سنة 2008 وحوالي نقطتين ونصف خلال سنة 2009.

إن سياسة السلطات العمومية لسنة 2010 هيئت في هذا المناخ الدولي والوطني المتميز بنوع من التفاؤل اتجاه قدرة التدابير المتخذة من طرف الدول المتقدمة على احتواء آثار الأزمة المالية وإعادة انطلاق الآلة الاقتصادية. وتكون بذلك قد اندرجت في دينامية توسعية تواصل دعمها للنمو عن طريق الاستثمار واستهلاك الأسر.

إن التدهور الذي عرفته الوضعية الاقتصادية العالمية من جراء المديونية المفرطة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وشبه العجز الذي وصلت إليه العديد من دول هذه المنطقة الأخيرة عن الوفاء بالدين أدى بهذه الدول خلال سنة 2010 إلى تقليص كبير في ميزانيتها قد تسبب في تأخير انطلاقة النمو الاقتصادي بهذه البلدان وتقليص طلبها من السلع والخدمات الخارجية. يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن قادرة على خلق الشروط المناسبة لإعادة تحريك الاقتصاد العالمي وطمأنة الأسواق المالية، بل ساهمت في تعميق عدم الثقة لدى هذه السواق اتجاه الأخطار وإلحاق الضرر بمصادر تمويل الاقتصاديات الحقيقية.

في الوقت الراهن، يبدو أن المناخ الدولي سيعرف صعوبة في استرجاع عافيته. فمجموعة الدول العظمى لم تكن قادرة على إيجاد الحلول المطلوبة خلال اجتماعاتها الأخيرة، كما لازالت آراء الحكومات متباعدة بخصوص طرق مواجهة الأزمة. ففي الوقت الذي تقوم أوروبا بنهج سياسة مالية صارمة تتجه الولايات المتحدة وكندا واليابان نحو إعطاء دفعة جديدة لاقتصادياتها. فالعودة إلى وضعية الفقاعات المالية يبقى تهديدا واردا يأخذه العديد من الخبراء على محمل الجد. إن الحكامة الدولية لم تعط بعد إشارات تدل على الفعالية بخصوص الوقاية من اضطرابات مالية جديدة وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك بالرغم من الدينامية المرتقبة للاقتصاديات الناشئة.

في هذه الظروف، وأخذا بعين الاعتبار تدابير إنعاش الاستهلاك المتخذة في قوانين المالية لسنوات 2009 و2010 خصوصا عبر تعديل الضريبة على الدخل والزيادة في أجور لشريحة من الموظفين، قمنا بإنجاز دراسة لمحاكاة التأثير بغية تقييم وقع هذه الإجراءات على الاقتصاد الوطني ومستوى معيشة المواطنين. هذه الإجراءات مكنت بالفعل من تحسين النمو الاقتصادي ومستوى معيشة السكان وخصوصا المعوزين منهم، إلا أنها كانت مرفوقة بتدهور في التوازنات الماكرواقتصادية.

لقد كان الربح في نسبة النمو الاقتصادي سيصل إلى 0,8% سنة 2009 و 1,2% سنة 2010. وكانت هذه الحركية الاقتصادية ستمكن من خلق مناصب شغل إضافية تقدر بحوالي 26 ألف سنة 2009 و50 ألف سنة 2010. لكن العجز التجاري كان سيتفاقم بحوالي 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 و 1,5% سنة 2010 وعجز الميزانية الإجمالي بحوالي 1% من الناتج الداخلي الإجمالي و 1,5% على التوالي.

هذه النتائج توحي بأهمية اللجوء إلى عملية تقييم قبلي للتدابير الاقتصادية والاجتماعية من أجل الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمتها مع السياق الحقيقي المرتقب الذي ستندرج فيه بالنظر إلى الإكراهات الوطنية والدولية.

تقديرات النمو الاقتصادي خلال سنة 2010

دون إصدار أحكام مسبقة حول تطور الأزمة العالمية التي يصعب التكهن بتداعياتها والأضرار التي ستخلفها خاصة بالنسبة للدول النامية، فإن تقديرات المجاميع الماكرواقتصادية التي تميز تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 قد تم إعدادها بناء على معطيات واردة من تتبع الظرفية، وخصوصا الحسابات الوطنية للفصل الأول من هذه السنة. هذه الحسابات تؤكد، رغم كل شيء، انتعاش النشاط الاقتصادي الوطني المتميز بارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي ب 5,4% عوض انخفاض بنسبة 1,5% خلال نفس الفصل من سنة 2009. أما القيمة المضافة الفلاحية، فقد عرفت انخفاضا بنسبة 8,6% عوض ارتفاع بنسبة 30,7% في نفس الفترة.

وعموما، فإن تقديرات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2010 تؤكد انتعاش الأنشطة غير الفلاحية المسجلة منذ بداية هذه السنة. فالناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي سيرتفع بنسبة 5,9% سنة 2010 عوض 1,3% سنة 2009 بفضل انتعاش أنشطة القطاع الثانوي أساس (خاصة المناجم، الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) بنسبة 5,6% بعد الانخفاض الحاد بنسبة 4,7% المسجل سنة 2009. فيما يخص الأنشطة الثلاثية، فإنها من المنتظر أن تعزز أداءها لترتفع بوتيرة 6% عوض 4% المسجلة خلال سنة 2009.

أما القطاع الأولي والذي سجل سنة فلاحية جيدة خلال سنة 2009، فقد تأثر بظروف مناخية غير ملائمة وفيضانات أدت إلى تقليص إنتاج بعض الزراعات. ونتيجة لذلك فإن الموسم الفلاحي 2009/ 2010 سيتميز بمحصول زراعي يقدر ب 80 مليون قنطار، مسجلا انخفاض بنسبة 20% مقارنة بسنة 2009. إلا أن التزايد القوي لأنشطة تربية الماشية والصيد البحري خلال سنة 2010 من شأنه أن يخفف – جزئيا– من وقع انخفاض إنتاج الحبوب والخضروات. وإجمالا، فإن القيمة المضافة للقطاع الأولي ستنخفض بنسبة 7,5% سنة 2010 بعد ارتفاع بنسبة 29% سنة 2009.

في ظل هذه الظروف، سيبلغ النمو الاقتصادي حوالي 4% عوض 4,9% سنة 2009 و5,6% سنة 2008. سيستفيد هذا النمو من تعزيز الطلب الداخلي خاصة استهلاك الأسر الذي سيتحسن بنسبة 5,2% بالأسعار الثابتة. غير أن دينامية الطلب الداخلي ستواصل دعم الواردات من السلع والخدمات التي سترتفع ب 8,6% سنة 2010 أي بوتيرة تفوق وتيرة الصادرات التي ستصل إلى 7%. ونتيجة لذلك سيصل العجز الجاري لميزان المدفوعات إلى 5,6% من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2010 عوض 5% سنويا خلال الفترة 2008-2009 وبعد أن سجل فائضا بحوالي 2,6% سنويا ما بين 2000 و2007.

آفاق الاقتصاد الوطني خلال 2011

لقد تم إعداد آفاق الاقتصاد الوطني لسنة 2011، كما أشرنا على ذلك سابقا في سياق دولي متقلب. إلا أن هذه الآفاق تتبنى على المراهنة على انتعاش تدريجي للنمو بفضل إرجاع شروط الاقتراض إلى وضعها الطبيعي وعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو أسواق الدول الصاعدة والنامية. لكن ستظل منطقة اليورو متسمة ببطء في الإقلاع الاقتصادي بسبب الصعوبات المالية والقروض المفرطة التي تعرفها بعض دول المنطقة، مما أثر سلبا على قيمة العملة الأوروبية داخل أسواق الصرف العالمية.

وفي هذا السياق، سيسجل الاقتصاد العالمي نموا بحوالي 4,3% سنة 2010 و2011 عوض تراجع ب 0,6% سنة 2009 وسترتفع التجارة العالمية ب 6,1% سنة 2011 عوض% 7 سنة 2010 وتراجع بحوالي 11% سنة 2009.

وسيعرف الطلب العالمي الموجه إلى المغرب، الذي تم تقديره حسب التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية، ارتفاعا ب 6,2% سنة 2010 و5,8% سنة 2011 عوض تراجع حاد ب 10% المسجل سنة 2009. ومن جهته، سيصل متوسط سعر النفط الخام إلى 80 دولار للبرميل سنة 2010 و83 دولار للبرميل سنة 2011. كما ستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقية ارتفاعا ب 13,9% سنة 2010 قبل أن تستقر سنة 2011. وستعرف

قيمة اليورو مقابل الدولار انخفاضا لتنتقل من 1,37 سنة 2009 إلى 1,28 سنة 2010 و2011، نتيجة الصعوبات المالية التي تعرفها منطقة اليورو.

إضافة إلى هذا، وعلى أساس فرضية نهج الدولة لنفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2010، فيما يخص المقتضيات الجبائية والنفقات الاستثمارية ونفقات التسيير، خاصة نفقات دعم أسعار الاستهلاك وكذا فرضية تحقيق 70 مليون قنطار كمتوسط لإنتاج الحبوب، سيسجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة تقدر ب 4,3% سنة 2011. إذ سيرتفع الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي ب 5,4% نتيجة نمو القطاع الثانوي ب 7, 5% ونمو القطاع الثالثي بوتيرة 5,3%. وفيما يتعلق بالقطاع الأولي فإن قيمته المضافة ستعرف خلال 2011 انخفاضا طفيفا بحوالي 2,7%. وعلى مستوى مكونات الناتج الداخلي الإجمالي، سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو بمساهمة تصل إلى 5,7 نقط عوض 5,3 نقط سنة 2010. وهذا راجع إلى دينامية الاستثمار الإجمالي والاستهلاك النهائي للأسر. أما مساهمة صافي المبادلات في النمو الاقتصادي ستظل سالبة، لكنها مع ذلك تتجه نحو الانخفاض منتقلة من 2,9- نقطة سنة 2008 إلى 1,9- نقطة سنة 2009 وإلى 1,4- نقطة سنة 2010 و2011 .

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، فرغم تحسن صافي المداخيل الواردة من باقي العالم الذي سينتقل من 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 7,6% سنة 2011، لن يعرف معدل الادخار الوطني سوى ارتفاعا طفيفا في سنة 2011 ليشكل 31,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. إن مستوى الادخار هذا غير كاف لتغطية حجم الاستثمار المتوقع والذي سيصل معدله إلى 38% من الناتج الداخلي الإجمالي وبالتالي سيفرز حساب الادخار– الاستثمار في سنة 2011 عجزا يناهز 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي وبذلك ، ستزداد حاجيات الاقتصاد الوطني إلى التمويل.

في ختام هذه الآفاق الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2011، تجدر الإشارة إلى مايلي:

- من الممكن أن يتأثر انتعاش الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، بالصعوبات المالية التي تواجه بعض دول منطقة اليورو، نتيجة ارتفاع المديونية العمومية، مما سيقلص من وتيرة نمو الصادرات من السلع والخدمات. وسينعكس ذلك على القدرات التمويلية للمغرب الضرورية لتلبية حاجياته من الواردات التي يصعب تقليصها ؛

- في السنوات الأخيرة أدى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات، الناتج عن دينامية الاستثمار الإجمالي واستهلاك الأسر، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في السنوات الأخيرة إلى تفاقم بنيوي لعجز الميزان الجاري الخارجي. وبدون تدفقات رؤوس الأموال، على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، فإن الرصيد الإجمالي للمالية الخارجية سيكون سالبا، مما يعني استنزاف المخزون الاحتياطي من الموجودات الخارجية الضرورية لتمويل الواردات ومدفوعات الاستثمارات، الشيء الذي سيطرح بحدة في الوقت الراهن إشكالية الملاءة المالية لميزان الأداءات على المدى المتوسط؛

- سجل معدل الاستثمار منذ بضعة سنين مستويات عالية بلغت في المتوسط السنوي 37% منذ 2009. هذا المؤشر يضم، بالإضافة على تكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، التغير في المخزونات. إن هذا المكون من مكونات الطلب النهائي تعاظم حجمه منذ سنة 2008، منتقلا من 8 ملايير درهم كمتوسط سنوي بين سنتي 2001 و2007 إلى 37 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2011، ليمثل على التوالي 1,5% وحوالي 5% من الناتج الداخلي الإجمالي. من المؤكد أن الأزمة الاقتصادية العالمية أسفرت عن ارتفاعات في المخزون في معظم الدول، إلا أن هذا يفرض التوفر على القدرة في تدبير عمليات الإنتاج و التسويق على مستوى الأنشطة الوطنية بغية الرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة وضمان فعالية أكثر في تدبير الموارد المالية المتوفرة.

أية آفاق على المدى المتوسط:

لفهم منحى تطور الاختلالات الماكرواقتصادية، قمنا بإعداد آفاق في أفق 2015 اعتمادا على نموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي. ونظرا لأهمية هذه الدراسة ، فإنها ستشكل موضوع نقاش بداية شهر شتنبر. وبصفة عامة، سيتحسن النمو الاقتصادي وستتحسن معه مؤشرات الشغل، وذلك أساسا بفضل الاستثمار والاستهلاك النهائي. أما التوازنات الماكر واقتصادية فستعرف تدهورا، مما سيؤدي إلى ارتفاع حاجيات التمويل والذي عملنا على تقييم تداعياته على مستوى المديونية المباشرة والقروض الخارجية والاستثمارات المباشرة الأجنبية.

و ختاما، نذكر أن المغرب عرف منذ بداية الألفية الثالثة استثمارات مهمة سيكون لها أثر بالغ في دعم تنافسية اقتصادنا وتحسين ظروف معيشة السكان. إن السياسة المتبعة من طرف بلادنا تحت القيادة الرشيدة والرؤية المستقبلية لصاحب الجلالة، والمتمحورة حول هدفين رئيسيين متعلقين بالنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، قد مكنتها من تحصين المكتسبات والتوجه نحو النهوض بالقطاعات التي ستشكل المصادر الجديدة للتنافسية والنمو والصادرات. ولهذا نظن أن المغرب مطالب بتحصين مكتسباته ومواصلة انخراطه في متطلبات المستقبل. إن الاستقطاب الاقتصادي الذي اكتسبه المغرب خلال العشر السنوات الخيرة والإشعاع السياسي الذي يحظى به على الصعيد الدولي بفضل العمل الدؤوب والحضور الدولي المتميز لعاهل البلاد، كلها عوامل تشكل مقومات يجب تثمينها عبر القيام بتحكيمات دقيقة لمواجهة متطلبات التنمية وإكراهات الأوضاع الدولية الحالية والمقبلة.

وفي هذا الصدد، سيشكل التخطيط الإستراتيجي والميثاق الاجتماعي الذي أوكله صاحب الجلالة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأرضية الملائمة لتعبئة جماعية بغية ضمان انسجام وتلقائية قصوى بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العمومية وكذا الفعالية المثلى في التدبير المتعدد السنوات للمالية العمومية.